معوقات مشاركة المرأة

في المشهد اليمني خلال الحرب

ورقة سياسات

رامي الأديمي

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢

POMED
PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

معوقات مشاركة المرأة في المشهد اليمني خلال الحرب

رامي الأديمي

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢

نبذة عن المشروع

يهـدف مشـروع التوجيـه البحثي ، وهو مشـروع تنفذه مؤسسـة رنيـن! اليمـن بتمويل من مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (POMED)، إلى تعزيز دور الشباب من خـلال إشـراكهم في صناعة السياسـات العامة ودعم عملية بناء السـلام فـي اليمن. بحيث يصبـح الشـباب قادريـن علـى التأثيـر فـي السياسـات العامـة وحـل مشـكلات التماسـك المجتمعـي والحوكمـة المحلية. ويأتي هذا ضمن هدف رنين الاسـتراتيجي في رفع أصوات الشباب وإيصالها إلى مراكز صنع القرار.

جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة رنين! اليمن ٢٠٢٢

الملخص التنفيذي:

تعيـــش أكثر من ١٤ مليون امرأة في اليمن تحت قيد بعض العادات والتقاليد المجتمعية، وحصار الجماعات الدينية، وتجاهل التنظيمات السياسية. بالرغم من اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار(١٣٢٥) حول المرأة والسلام والأمن في اليمن[١]، الأمر الذي انعكس في إقصاء النساء من التأثير في الحياة العامة، ومع ذلك لم تقف النســـاء مكتوفات الأيدي، حيث برزت نســـاء يمنيات رائدات استطعن النجاح في الوصول إلى واجهة المجتمع في شـــتى المجالات، والوصول إلى مواقع التأثير في القرار وعضوية اللجان والمنظمات الدولية، وعلى الرغم من الإقصاء الرســـمي والمجتمعي المتعمد للنساء والحد من تواجدهن في المشهد العام، إلا أن العديد من النســـاء اليمنيات تكافح لإثبات وجودهن في المجتمع، والسعي للتأهيل والتطوير، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية والمبادرات والأحداث السياسية، وتكللت أكثر تلك المحاولات بالنجاح في مشاركة المرأة اليمنية بقوة في الأحداث السياســـية في العام ٢٠١١م، ومنحهن كوتا نسائية في مؤتمر الحوار الوطني الذي تضمنت مخرجاته التأكيد على دور المرأة في المجتمع ومشاركتها في الحياة العامة[٢].

> على الرغم من انتـعـــــاش مشـاركـة المـرأة في الحيـاة الاجتماعيـة والسياسيـة خلال الفتـرة ٢٠١١- ٢٠١٤م إلا أن كل المكـاسـب التـي حققتها النســـاء خـلال تـلك الفترة تراجعـت وبـدأ تطبيـق نهج إقصـاء متعمـد للنساء منذ ٢٠١٥م من مختلف الاطراف السياسية والمجتمعية.

مثلت أحداث ســـبتمبر ٢٠١٤م وبدء النزاع الداخلي عائقا واضحا أوقف عجلة مشـــاركة المرأة اليمنية التي كانت بدأت المسير حديثا، ودخلت أطراف سياسية عدة على الساحة لتدفع عجلة المرأة للوراء وتضع في محلها عجلات الدبابة والمدافع مع اندلاع الحرب في العام ٢٠١٥م، مما أدى إلى إضعاف دور المرأة وغيابها في أحيان كثيرة عن المشـــاركة الفاعلة في المجتمع نتيجة لعدد من معوقات وقفت في طريق المرأة اليمنية في ظل الحرب والأزمات الحالية[٣].

تناولت هذه الورقة أبرز تلك المعوقات الناتجة عن الحرب التي حدت من مشـــاركة النســـاء في المشهد اليمني، والتي شملت: تراجع تطبيق النصوص الدســـتورية والقانونية الداعمة لمشـــاركة المرأة اليمنية في المجتمع، الممارســـات المُقيدة للنساء أثناء الحرب من قبل السلطات القائمة، تعزيز ممارسة العادات والتقاليد المقيدة لمشاركة المرأة في المجتمع، خطاب التحريض الديني والإعلامي ضد مشاركة المرأة في الحياة العامة، سياسة الفصل بين الجنسين، قيود الحركة والتنقل، تأثير العمل الإغاثي على العمل الحقوقي للمجتمع المدني.

كما توصلت الدراســـة إلى مجموعة من التوصيات ركزت على بعد التوعية المجتمعية وحملات المناصرة لتغيير الصورة وتعزيز مشاركة المرأة في المشـــهد اليمني، ودور المنظمات الدولية في تعزيز مشاركة النســـاء في المجتمع، وأخيرا الدور المحوري لصناع القرار والجهات الرسمية في تعزيز مشاركة النساء في المجتمع كالتزام دستوري وقانوني في إطار المواطنة الواحدة.

الكلمات المفتاحية: المرأة اليمنية، المشاركة المجتمعية، الحرب في اليمن، مشاركة المرأة.

المقدمة:

ترجمة للتوجهات الدولية صدر في أكتوبر ٢٠٠٠م، قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، وهو أول وثيقة رسمية قانونية يصدرها مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن، تؤكد أهمية دور المرأة في منع وحل النزاعات وبناء السلام، وأهمية مساهمتها المتساوية مع الرجل والمشاركة الكاملة في المجتمع[٤]. لكن بالرغم من مرور أكثر من عقدين على هذا القرار إلا أن المرأة اليمنية لا تزال تتطلع إلى الحصول على حقوقها التي فقدتها وسط الصراعات السياسية والقيود الاجتماعية التي فرضت عليها بسبب الحرب وتراجع مؤشرات التنمية في اليمن[٥].

أسهمت الحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات في ضعف كبير لدى مؤسسات الدولة، مما جعل العمل المجتمعي أكثر ضرورة لتغطية العجز الحكومي الناتج عن الحرب، ومساعدة المحتاجين والمتضررين من الصراع[٦]. ولكي لا تقف عجلة التنمية في بلد يتأخر كثيرا عن بقية بلدان العالم في جميع القطاعات، كان لا بد من تكاتف جميع الجهود للمشاركة في نهضة المجتمع وتخفيف أضرار الحرب[٧].

ولأن النساء نصف سكان المجتمع اليمني (حوالي ١٤,٨ مليون امرأة)[٨] كانت مشاركة المرأة مهمة جداً في نهضة المجتمع قبل الحرب، وحققت المرأة اليمنية نجاحات عديدة وتقلدت العديد من المناصب العليا وساهمت في صناعة القرار[٩]. حيث أشارت دراسة بهذا الشأن إلى أن ٨١٪ من النساء المبحوثات أكدن أنهن كن يتمتعن بوظائف جيدة ومكانة اجتماعية قبل الحرب، لكن الحرب أعادت المرأة إلى مربع الصفر، وعادت المرأة اليمنية للمطالبة بحقوقها في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية كما كان سابقا. وبسبب العوائق التي لحقت بالمرأة اليمنية نتيجة ظروف الحرب والصراع، تعثرت الكثير من الشركات والأعمال التي كانت متاحة للمرأة، مما جعلها أمام خيارين: الاستسلام لمعوقات الحرب والظروف الناتجة عنها، أو البقاء في مواجهة المعوقات[١٠]. وبالفعل برزت نساء عدة خلال فترة الحرب، وقمن بعمل أدوار بطولية في الإغاثة والعمل المجتمعي، وحتى على المستوى الاقتصادي، حيث ناضلت نساء عديدات لإعالة أسرهن ونجحن في ابتكار مشاريع تجارية والعمل رغم كل المعوقات التي تواجههن من الحرب والأهل والمجتمع، ولا تزال المرأة اليمنية تواجه هذه المعوقات حتى لحظة كتابة هذه الدراسة[١١].

تسلط هذه الورقة الضوء على المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة أثناء الحرب سواء تلك المرتبطة بالممارسات والقرارات التي تعيق مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة أو المرتبطة بالظروف الاجتماعية والأمنية التي تواجهها النساء في المشاركة في الحياة العامة خلال فترة الحرب. تختم الورقة مجموعة من التوصيات لإعادة تفعيل دور المرأة في المجتمع في ظل الظروف الحالية.

تم جمع البيانات بين شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٢م. حيث أجريت ٢٣ مقابلة معمقة، توزعت على ١٥ مقابلة مع نساء يمنيات في الداخل، ٤ نساء يمنيات خارج اليمن، ٤ مقابلات مع منظمات مدنية، بالإضافة إلى ٧ مقابلات مع ممثلين من القطاع الخاص واستشاريين وصحفيين.

تم إجراء المقابلات باستخدام الإنترنت (تطبيق الزوم) والهاتف الخلوي نتيجة الأوضاع الأمنية وصعوبة تنفيذ المقابلات المباشرة. وقد كانت العينة المستهدفة في المقابلات النساء اليمنيات الناشطات مجتمعيا في الداخل والخارج، من عدة محافظات (صنعاء، تعز، ذمار، عدن، حضرموت) ونساء خارج اليمن (مصر، تركيا). ومع أنه تم التواصل مع الكثير من النساء لكن بعضهن اعتذرن لأسباب أمنية واجتماعية حيث ترى المشاركات بأنهن قد يتعرضن لمخاطر من الأهل والمجتمع بسبب المشاركة في هذه الدراسة. كما تم الرجوع للمصادر المكتبية السابقة التي تناقش واقع مشاركة المرأة اليمنية في المجتمع، والبحث في المنصات الإلكترونية حول معوقات مشاركة المرأة والقضايا التي تخصها.

تراجع تطبيق النصوص الدستورية والقانونية الداعمة لمشاركة المرأة اليمنية في المجتمع:

على الرغم من تأكيد الدستور اليمني على حق المرأة في الانخراط والمشاركة في الحياة المجتمعية والسياسية وصناعة القرار[١٢]، ورغم الجهود النسوية في العشرين سنة الماضية عبر لجان حقوق المرأة في وزارة حقوق الإنسان، واتحاد نساء اليمن والجمعيات الحقوقية الداخلية والخارجية، إلا أن مشاركة المرأة اليمنية في المجتمع تبقى مشاركة ضعيفة جداً[١٣]، فقد أثرت الحرب على تراجع أوضاع النساء وحرمان النساء من الحقوق القانونية التي كانت قد اكتسبتها طوال عقود في اليمن، فبحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول أوضاع النساء في العالم احتلت اليمن المركز الأخير بين ١٤٢ دولة فيما يتعلق بحقوق النساء الاقتصادية والسياسية والأكاديمية والصحة والعنف الأسري، وبالمثل جاءت اليمن بالمركز قبل الأخير في مؤشر المساواة العالمي بين الرجل والمرأة[١٤]، مما جعلها تستحق لقب البلد الأسوأ للنساء. باعتبار عدم وجود تكافؤ للفرص في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية والسياسية للمرأة اليمنية في الوقت الحاضر، ناهيك عن العقبات الكثيرة التي تقف في طريقها والتي فاقمت الحرب من حدتها بشكل كبير، مثل تسرب الفتيات من التعليم، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط النساء، وارتفاع نسبة زواج القاصرات، وتزايد العنف المجتمعي والاضطهاد والتهميش، وقضايا الاغتصاب، والنظرة الدونية للمجتمع تجاه المرأة العاملة، بالإضافة إلى الظروف الأمنية المخيفة للنساء، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية الخانقة وغيرها من الصعوبات التي تزداد يوما بعد يوم[١٥]. على الرغم من انتعاش مشاركة المرأة في الحياة العامة خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤م إلا أن كل المكاسب التي حققتها النساء خلال تلك الفترة تراجعت وبدأ تطبيق نهج إقصاء متعمد للنساء منذ ٢٠١٥م من مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية.

> "تراجعت السلطات والمجموعات المسيطرة عن تطبيق النصوص الدستورية والقانونية وجمدتها، بل مارست العديد من المخالفات التي تنتهك حقوق النساء وتقيد مشاركتهن في المشهد السياسي والاجتماعي."

على الرغم أن حكومتي صنعاء وعدن قامت بإعداد تحليلات ومسودات خطط لتطبيق القرار الأممي ١٣١٥ حيث قامت كل من وزارة الداخلية بصنعاء بإعداد خطة لتطبيق القرار ١٣٢٥ إلا أنها لم تطبقها إلا في حدود ضيقة، وتم التراجع عن الكثير منها، وبالمثل أعدت منظمة أوام وثيقة تقييمية وخطة تنفيذية مقترحة لتطبيق القرار ١٣٢٥ بتمويل من منظمة أوكسفام، إلا أنها لم ترى النور بالرغم من أنها أعدت باللغتين العربية والانجليزية للحصول على الدعم، لكنها توقفت بسبب عدم رغبة سلطة صنعاء بتنفيذها. وبالمقابل أعدت حكومة الشرعية خطة لتطبيق القرار ١٣٢٥ وأقر مجلس الوزراء

المســـودة، وأيضا جرى لاحقا إعداد خطة أخرى أكثر عمقاً ودقة وتحليل عبر منظمة (SOS) في عدن برعاية اللجنة الوطنية للمرأة إلا أن مـــشروع الوثيقة إلى وقت إعداد هذه الورقة مازالت تدور بين أروقة الجهات الرســـمية ولم تظهر للواقع[١٦]. وهو ما يعكس ضعف وتراجع دور الأطراف الرسمية في تنفيذ سياسات داعمة لمشاركة النساء أو حتى حمايتهن.

كما تفيد بعض نســـاء اليمن بأن الحرب أعادت فكرة مشاركة المرأة إلى الوراء، خاصة النساء المنخرطات في العمل المجتمعي والسياسي منذ ســـنوات، حيث ترى الناشطة لمياء الإرياني أن مشاركة المرأة كانت في قيد التطوير، وكان هناك توجه وضغط دولي يدعم مشاركة المـــرأة ويضمن حقوقها لدى الحكومة والأحزاب وجميع الكيانات الداخلية والخارجية، لكن بعد تطور النزاع في اليمن تم تعليق عمل الكثير من اللجان المختصة بمراقبة حقوق المرأة، وأصبحت الأطراف السياســـية تتعامل مع ملف المرأة بالشـــكل الذي يوافق أجندتها الفكرية والسياسية فقط.

الممارسات المُقيدة للنساء أثناء الحرب من السلطات القائمة:

كنتيجة لتأثيرات الصراع القائم، يميل أطراف النزاع لإثبات تفوقهم من خلال الســـيطرة على الفئة الأضعف في المجتمـــع وفرض العقوبات والقوانين عليها. في حالة المجتمع اليمني يمكننا ملاحظة تطبيق هذا المنظور على النســـاء، باعتبارهن الفئة التي يتم تسليط الضوء عليها من جميع الأطراف، ومحاولة السيطرة وفرض الهيمنة عليها. ابتداءً من قرارات منع الاختلاط وحضورها في أماكن التجمعات، ومنع السفر، وفرض القيود على اللبس والمظهر، وتحديد أماكن وساعات التواجد خارج المنزل، وحتى محاولات التحكم في طرق تنظيم الحمل والإنجاب. حيث تشـــير (ن. ع) وهي (منسق ميداني) في حملات التوعية التابعة لمركز تنظيم الأسرة في العاصمة صنعاء، أن الجماعات المسلحة اعترضت طريقهم في أكثر من مرة، وتم منعهم من تنفيذ حملات توعية بشأن وسائل تنظيم الحمل والإنجاب، كما تم إجبارهم على تغيير اسم المركز ومنع استخدام أو توزيع وسائل تنظيم الحمل للنســـاء اليمنيات، بحجة أن هذا الأمر مخالف للدين وأن المجتمع بحاجة لمزيد من الرجال المقاتلين في المستقبل.

> درجت أطـراف الصـــراع في اليمـــن خـلال الحـــرب على ممارســـات مقيـــدة لمشاركـــة النســـاء في الحيـــاة العامـــة ومارســـت انتهاكـــات لحقـــوق النساء حيث كانت النساء من أكثر الفئات تعرضا للانتهاكات والتقييد لحرياتهن.

خلال فترة الحرب دفعت النســـاء اليمنيات ثمنا باهظاً على حســـاب أرواحهن وأموالهن، من خلال تعرضهن للقتل والاستهداف الجوي والخطف والعنف والتعذيب[١٧]، تماما كما هو الحال بالتســـاوي مع الرجل، حيث سجل تقرير rights radar لحقوق الإنسان ١٦,٦٦٧ حالة انتهاك لحقوق المرأة في اليمن خلال الســـنوات ٢٠١٤- ٢٠١٩[١٨]. بالإضافة إلى خســـارة مئـــات اليمنيات لمقتنياتهن الثمينة، التي اضطررن لبيعها نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة، وخسارة العديد من الوظائف وفرص الربح التجاري للمرأة، تقول عبير وهي صاحبة مشروع (كشـــك عطور وإكسســـوارات) في إحدى المولات في صنعاء أنها تعرضت للمضايقات كثيرا من الجهات المســـؤولة عن المركز التجاري، وتم اتهامها بأنها تتاجر بأدوات ممنوعة ومخلة بالآداب العامة، وتدهور دخلها المادي جداً، وتكبدت خســـائر تقدر ب٨٠٠ ألف ريال نتيجة تراكم الإيجارات، مما دفعها لإغلاق مشروعها والبدء بالعمل أونلاين[١٩].

هذه المعوقات تجعل دور المرأة في المجتمع ضعيفا وغير مؤثر في كثير من الأحيان، وتقلل من رغبة المرأة اليمنية بالمشاركة في المجتمع، وزيادة رغبتها في الخروج من اليمن أو الانتقال إلى أماكن تعطيها مســـاحة من الراحة والحرية، حيث عبرّت أغلب النساء المشاركات في الدراسة عن رغبتهن في مغادرة اليمن إذا ما أتيح لهن الفرصة المناسبة، لكي يتخلصن من القيود المجتمعية التي تفرضها الحرب عليهن[٢٠].

تعزيز ممارسة العادات والتقاليد المقيدة لمشاركة المرأة في المشهد اليمني:

وفقاً لبيانات المقابلات التي تم جمعها من المبحوثات في عدة محافظات في اليمن فإن المشـــاركات يشتكين من الأفكار المغروسة في المجتمع عن المرأة ضمن أطر العادات والتقاليد القديمة وتعميق الحرب لممارسات عادت وتقاليد مقيدة للنساء كانت قد خفت ممارستها سابقا، حيث ترى زهرة (٢٦ عاما) أن الحرب ليست هي السبب الوحيد لضعف دور المرأة في المجتمع، ولكنها امتداد لموروث ثقافي وعادات وتقاليد تربى عليها المجتمـــع منذ قديم الزمن[٢١]. وتقول نادية (إعلامية) كانت هناك محاولات لتصحيح بعض الأفكار من خلال التعليم وحملات التوعية الإعلامية والسياسية، لكن ظروف الحرب تجعل من الصعوبة بإمكان توعية الناس بضرورة دور المرأة والمطالبة بحقوقها، نظرا لعدم اســـتجابة المسؤولين بســـبب خطورة المرحلة والاكتفاء بالتعليق أن الوقت ليس مناسبا للالتفات لمطالب المرأة[٢٢].

> شـددت خطـب المساجد على مهاجمـة النســاء العاملات في الأماكـن المختلطـة بالرجـال، وعدم السماح للمرأة بالعـمل سـوى في مـدارس الفتيـات أو المرافـق الصحيـــة الخاصـة بالنســـاء فقـــــط، ومنع النســـاء من العـمـــل فـي المقـاهـي والمطاعم[٢٦].

وعلى الرغم من هذا لا زالت العديد من اليمنيات يمارسن دورا مجتمعيا مؤثرا من خلال ممارسة الأنشطة الإغاثية والتوعوية والثقافية وغيرها، لكن هذه المشـــاركات تحفها الكثير من المخاطر الأمنية والأخلاقية، والتي ألقت بظلالها على رغبة النساء في المشاركة في هذه الأنشطة مستقبلا، كون النساء غالباً يملن إلى تجنب المشاكل وإيثار السلام على المطالبة بحقوقهن، ناهيك عن توقف الآباء عن إرسال بناتهم إلى الأنشطة المجتمعية خوفا من نظرة المجتمع، أو الخوف من تعرضهن للمشاكل والمضايقات، أو بسبب صعوبة وجود محرم يمكنه مرافقتهن أثناء التنقل أو الســـفر، تماما كما حدث مع منى (٢٩ عاما) التي حرمها والداها من الخروج من المنزل ومزاولة أغلب الأنشـــطة التي كانت تمارسها قبل الحرب، بســـبب خوفهما عليها من أن يحدث لها كما حدث مع "س" من النساء، التي تم اعتقالها واتهامها باتهامات أخلاقية مشينة[٢٣].

خطاب التحريض الديني والإعلامي ضد مشاركة المرأة في المجتمع:

لم يقتصر الأمر على الإجراءات الإدارية والأمنية للجماعات المســـلحة للحد من مشاركة المرأة في المجتمع، حيث وجدت أيضاً ممارسات فكرية وثقافية تواجهها المرأة اليمنية، تتمثل في الخطابات الدينية والفكرية عبر خطب المســـاجد وبرامج التلفزيون. يفيد د.أكرم (٣٦ عام) أن خطيب المســـجد المجاور لهم تحدث في بعض الخطب حول تحريم عمل المرأة ومخالفات الاختلاط ووجوب جلوس المرأة في بيتها[٢٤]. كما نفذت برامج تلفزيونية وإذاعية عدة تتحدث عن أمور مشابهة، وتحرّض على النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني والنساء المخالفات للأعراف والتقاليد[٢٥].

تقول أماني (مدّرســـة) أنه في حال تجاهل خطابات التحريض ضد عمل المرأة، والإصرار على استمرار تنفيذ الأنشطة فإن هناك احتمالا كبيرا للتعرض للعنف اللفظي والاتهامات ونظرة المجتمع الدونية لهؤلاء النســـوة ومخاطر أخرى عديدة قد تطال النساء في المجتمع[٢٧]. أبلغ صندوق الأمم المتحدة للســـكان عن زيادة حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن بنســـبة ٥٠٪ في حالة الاعتداء الجسدي، و٣٥٪ من الاعتداء الجنسي، و٢٥٪ من الاعتداء النفسي، وتظهر الدراسة الأساسية أن الإساءة اللفظية هي أكثر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي شـــيوعًا في المجتمع اليمني[٢٨]. وتضيف وحدة ناشر إحدى العاملات في توزيع المساعدات على النازحين في المخيمات أن هناك أناســـا في المجتمع يرفضون تلقي المساعدات من النســـاء العاملات في المنظمات، ويتعرضن لأنواع عدة من السب والقذف والإهانة من المجتمع بســـبب عملهن الميداني، بالإضافة إلى عدم تقبل النازحين لهم بســـبب وجود جنسين مختلطين في فرق التوزيع، وهو ما جعلهم يتعرضون للمهاجمة من النازحين والاعتداء عليهم في أكثر من مرة[٢٩].

سياسة الفصل بين الجنسين:

في العام ٢٠٢٠ م صدرت قرارات في بعض مناطق اليمن (سلطة المحافظات الشمالية) تأمر بالفصل بين الجنسين في الجامعات والمدارس وحفلات التخرج والمطاعم والمقاهي، ثم تطور القرار لمنع الاختلاط في الأنشطة والفعاليات العامة[٣٠]. الأمر الذي أصبح يحتم على المرأة اليمنية تنفيذ الأنشـــطة وتنظيم الفعاليات بمعزل عن الرجال، وبالتالي تصبح مشـــاركتها أكثر صعوبة، بســـبب صعوبة الحصول على التراخيص والدعم المادي واللوجيســـتي لتنفيذ أنشـــطتهن الخاصة. تقول نجاة الشوافي (منسقة برامج في إحدى المنظمات) إن قرارات الفصل بين الجنســـين جعلت تنفيذ الأنشطة المجتمعية أمراً معقداً وباهظ التكاليف، بالإضافة إلى انخفاض جودة العمل عندما يكون قائما على جنس واحد فقط[٣١].

وإذا ما وضعنا في الحسبان أن الأماكن العامة وأماكن تنفيذ الأنشطة الكبرى في اليمن محدودة جداً، فإن أي قرارات لإغلاق هذه الأماكن أو تخصيصها لجنس واحد يعني عرقلة العمل المجتمعي وتعطيل الطرف الآخر عن تنفيذ الخطط والمشاريع المجتمعية.

تشـــير خلود (٢٥عاما) التي نشأت في مجتمع محافظ يؤمن بالعادات والتقاليد، لكنها كانت تستطيع ممارسة هواية التصوير، وتشارك إلى حد كبير في الأنشطة الثقافية والاجتماعية في محافظة ذمار، حتى جاءت الحرب وأصبح وضع خلود صعباً مع وجود معوقات كثيرة لممارسة أنشطتها المفضلة أو الخروج من البيت، ابتداء من خوف الأهل، ثم القيود المفروضة على حركة النساء وصعوبة الحصول على تصاريح الدخول والتصوير في العديد من الأماكن[٣٢]. كما تذكر وحدة ناشر موقفاً شـــاهدته بنفسها، حين اقتحمت جماعة مسلحة أحد المقاهي في العاصمة صنعاء، وقامت بالاعتداء على عدد من الشـــباب المتواجدين، وإغلاق المقهى بعد طرد جميع المتواجدين واعتقال المسؤولين عن المقهى بذريعة الاختلاط وتنفيذ برامج تفسد أخلاقيات الشباب[٣٣].

قيود الحركة والتنقل:

على الرغم من نص المادة ٥٧ في الدستور على الحق في حرية الحركة والمغادرة لكل مواطن، وحرية البقاء والإقامة والتنقل في أي مكان في الجمهورية[٣٥]، إلا أن وزارة النقل في صنعاء أصدرت قراراً لشركات النقل الجماعي والخاصة بين صنعاء والمحافظات اليمنية الأخرى بمنع حجز تذاكر سفر النساء من دون محرم أو دون وثيقة موافقة خطية من ولي الأمر[٣٦]، إضافة إلى إجراءات التفتيش والرقابة التي يتم فرضها على النساء في النقاط الأمنية بين المدن والمطارات[٣٧].

> "في الوقت الذي وصلت فيه المرأة في أماكن أخرى من العالم إلى الفضاء بمفردها، لا تزال المرأة اليمنية غير قادرة على السفر من مدينتها إلى مدينة أخرى دون الحصول على موافقة خطية أو مرافقة ولي أمرها[٣٤]."

الصورة ذاتها في عدن وبعض المحافظات الجنوبية، حيث تتعرض النساء لقيود أمنية شديدة أثناء التنقل، واتهامات بالعمالة والخيانة من عدة أطراف، حتى وإن لم يتم طلب تصاريح السفر في نقاط التفتيش، فإنه سيتم طلب مبالغ ماليه مقابل السماح لهن بالمرور دون التسبب في مشاكل أو عرقلة طريقهن لساعات طويلة[٣٨].

تفيد تهاني (موظفة في منظمة مدنية) أنها تعرضت للتوقيف لمدة ساعات طويلة في نقاط التفتيش بين مدينتي صنعاء وعدن، رغم حصولها على مذكرة من المنظمة التي تعمل فيها تفيد بتكليفها بالسفر في مهمة رسمية، لكن السلطات لم تسمح لها بالمرور لعدم وجود محرم مرافق، مما اضطرها في بعض الأحيان لدفع مبالغ (تسهيلات غير قانونية) وأحيانا الانتظار لوقت طويل أو الاتصال بإحدى الشخصيات المعروفة لديهم لكي يتم التعريف بها والسماح لها بالسفر[٣٩]. الأمر ذاته يحدث مع رشا وهي صحفية يتطلب عملها التنقل بين المدن والسفر إلى عدة محافظات، لكنها تتعرض لمضايقات من لجان التفتيش ومخاطر أمنية عدة، ومطالبتها باصطحاب مرافق وتحمل نفقات سفر إضافية، كون جهة العمل التابعة لها لا تدفع رسوم السفر لغير الموظفين[٤٠].

تقول رنا (٢٨ عاما) بعد صدور قرار السعودية بالسماح بالعمرة دون محرم، توجهنا أنا ووالدتي لأحد المكاتب لحجز العمرة، لكن تفاجأنا برفض المكتب لطلبنا مبررا بأن الجوازات سيتم حجزها في حال لم يتم إحضار محرم مرافق لنا إلى مدينة "العبر" على الأقل، أما من بعد تجاوز الحدود السعودية يمكنكم السفر بمفردكم. مضيفة أن هذه القرارات تحيزية وعنصرية بحق المرأة، وأن اليمن أصبح بمثابة سجن كبير للمرأة لا يمكنها التحرك بداخله حتى دون موافقة ولي أمرها[٤١].

الأمر ذاته بالنسبة لتغريد (٣٧ عاما) التي اعتادت السفر سنوياً لقضاء عطلة عيد الأضحى مع عائلتها في مدينة عدن، لكنها هذا العام تم إيقافها ومنعها من السفر رغم الموافقة الخطية لابنها، وتم إعادتها إلى مدينة صنعاء حتى يتم التأكد من صحة الموافقة[٤٢].

تأثير العمل الإغاثي على العمل الحقوقي للمجتمع المدني:

على الرغم من تزايد تأثيرات هذه المعوقات على النساء، انشغلت المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان بالإغاثة الإنسانية، نظرا لظروف الحرب المستمرة، بينما لا تزال النساء مجهولات الدور في ظل غياب الدعم النفسي، وقوانين حماية النساء في النزاعات المسلحة، وعدم التزام الأطراف المتحاربة بالقوانين الدولية لحقوق المرأة وغياب دور الجهات الدولية في دعم مشاركة المرأة في اليمن[٤٣]،

تقول ســـمية (٣٥ عاما) أن الدور الذي كانت تنتظره النســـاء من المنظمات الدولية في اليمن لم يكن بقدر التوقعات، حيث انشغلت المنظمات الدولية بالإغاثة وبناء الســـلام وتجاهلت أن المرأة يجب أن تكون شريكا أساسيا في هذه العمليات[٤٤]. في حين يعتقد الكثيرون بأن المنظمات في الوقت الحالي هي الداعم الوحيد للمرأة في اليمن والأكثر حرصا على مشاركتها في بعض المجالات مثل التعليم والتمكين التجاري، إلا أن هناك قصورا لا يزال واضحا في دور هذه المنظمات، خصوصا في تطبيقها للمســـاواة ضمن أنظمتها الداخلية وسياســـة التوظيف والاســـتهداف[٤٥]، حيث يرى أحمد نور الدين (استشاري تنمية دولية ونوع اجتماعي) أن المنظمات الدولية العاملة في اليمن تنادي بمنح الفرص للنساء ومشاركتهن لكن في الحقيقة هذه المنظمات لا تمنح الوظائف الرئيسة للنساء[٤٦].

على الجانب الأخر، تعتبر المنظمات هي عائق آخر للنســـاء في اليمـــن حالياً، حيث تواجه بعض المنظمات الدوليـــة العاملة في اليمن تهما بالعمالة والخيانة، وتنفيذ أجندة ومخططات خارجية بحســـب تحريضات مختلفة ضد المنظمات الدولية[٤٧]، وبالتالي يعتبر توظيف النساء في هذه المنظمات جزءا من مخطط العدوان لتنفيذ برامج تدمر قيم الشـــعب اليمني، وأن النســـاء الموظفات في هذه المنظمات غير وطنيات وعار على المجتمع. كما اتهم موظفو وموظفات المنظمات الذين يشـــاركون في برامج تدريبية في عدن بأنهم يذهبون لتلقـــي تدريبات مخلة للآداب المجتمعية لتنفيذ برامج غير أخلاقية لاحقاً[٤٨]، الأمر الذي دفع بعض الآباء إلى منع بناتهم من العمل في المنظمات، أو التعامل معهم والاستفادة من البرامج التي يقدمونها.

> يصعـب على المـرأة اليمنيـة البحث عن حقوقها في المشاركة المجتمعيـة في ظـل تـركيـز المنـظمـات عـلى تـقـديـم المساعـدات الأولية والإغاثـة بسبب الحرب، متجاهلين الدور الذي ممكـن أن تـقوم به المرأة في حل النزاع وبناء السلام.

تجارب نسائية خلال الحرب:

لم تمنع الحرب والمعوقات المصاحبة لها النســـاء اليمنيات من العمل المجتمعي وتأســـيس كيانات مجتمعية رائدة، تستطيع من خلالها تنفيذ أنشـــطتها المجتمعية وإيصال صوتها للناس، والقيام بدورها الفعال في المجتمع رغم الظروف والألم. مثل التوافق النسوي اليمني من أجل السلام والأمن، وشبكة التضامن النسائي، حيث استطاعت هذه الكيانات التأثير على الرأي العام في أكثر من مناسبة، والمساهمة في أنشـــطة مجتمعية وسياســـية تفيد المرأة والمجتمع اليمني، مثل حملة الضغط لفتح مطار الريان وحملات حماية حقوق المرأة في مناطق النزاع وغيرها الكثير[٤٩]. بالإضافة إلى تأســـيس العشرات من الكيانات النسوية والمبادرات التي تهدف إلى إنهاء الحرب في اليمن وتدعو إلى الســـلام ومشـــاركة المرأة في بناء المجتمع[٥٠]. كما تعمل على إيصال صوت المرأة اليمنية إلى المنصات الدولية، وخلق تضامن نســـوي من أجل التخفيف من معاناة المدنيين وخاصة النســـاء والأطفال، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم برامج الحماية، ومتابعة قضايا الأسرى والمعتقلين، وبناء القدرات وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية.[٥١]

التوصيات:

لتجاوز معوقات الحرب على مشاركات النساء في المشهد اليمني، فإن من الأهمية العمل على عدة محاور وفقا لأدوار الأطراف المؤثرة التي يمكنها تحقيق تغيير وتأثير إيجابي في هذا الواقع، وذلك كما يلي:

للمنظمات الدولية والمحلية:

١. التأثير الإيجابي في الوعي الاجتماعي والسياسي والمؤسسي من خلال:

أ- إنشاء منصة إلكترونية، جامعة للائتلافات والكيانات النسائية والنساء القياديات مجتمعيا لممارسة نشاطهن المجتمعي بعيدا عن المضايقات الأمنية والسياسية وإيصال أصوات النساء للمجتمع والجهات الرسمية والمجتمع الدولي.
ب- تنفيذ حملات مناصرة للجهات المعنية الرسمية للتوعية وصناع القرار بضرورة حماية المرأة ومنحها الحرية اللازمة للمشاركة الفاعلة في المجتمع وبمخاطر الانتهاكات والحقوق التي سُلبت من المرأة خلال فترة الحرب.
ج- تنفيذ حملات توعية للمرأة اليمنية وتعريفها بحقوقها وأهمية مشاركتها في عملية صنع القرار.
د- تنفيذ حملات توعية للمجتمع والأسر بحقوق النساء لتشجيعهن للقيام بدورهن من أجل نهضة المجتمع.
هـ- تنفيذ حملات توعية في المدارس والإعلام لرفع مستوى الوعي حول ضرورة المشاركة الفاعلة للمرأة في المجتمع، وأحقيتها في الحصول على الفرص وصناعة القرار.

٢. بناء قدرات النساء وتمكينها من ممارسة أدوار أكثر فاعلية في المجتمع:

أ- تنفيذ حزمة من برامج بناء القدرات موجهة نحو تطوير قيادات فاعلة ومؤثرة، في مختلف القطاعات والأحزاب السياسية والمنظمات والقطاع الخاص.
ب- تمكين النساء الرائدات في المجتمع من العمل على برامج تحفيزية لتأهيل وتنمية بقية النساء.
ج- تطوير قدرات النساء والمجموعات النسوية والمنظمات النسوية والائتلافات النسائية، والقياديات المجتمعيات، والإعلاميات، والمتحزبات للتشبيك، من أجل العمل لتنسيق الجهود وتعزيز قدراتهن الضاغطة لانتزاع حقوقهن وتذليل معوقات المشاركة في الحياة العامة.

للمجتمع الدولي:

١. ربط المساعدات الدولية والعمل الإغاثي بمشاركة المرأة، ودفع الجهات المتنازعة نحو ضمان حقوق المرأة السياسية وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.
٢. إلزام الجهات الرسمية وصناع القرار على وضع خطة عمل لإشراك المرأة، وضمان تنفيذها.
٣. عدم قبول طلبات المشاورات والتفاوض بين أطراف النزاع دون وجود حصة عادلة من النساء في اللجان الممثلة للطرفين.

٤. العمل عبر برامج بناء قدرات وتوعية مع الأحزاب السياسية على تفعيل لجان المرأة والجمعيات النسوية، وضمان مشاركتها الفاعلة في المشهد السياسي عبر الأطر الحزبية.
٥. العمل مع المنظمات المحلية والدولية على إشراك النساء في البرامج التنموية، والتمثيل العادل في المناصب القيادية.

للجهات الرسمية وصناع القرار:

١. الإسراع في إطلاق خطة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ لضمان حماية النساء ومشاركتهن أثناء النزاع.
٢. تسهيل إجراءات استخراج التراخيص والتصاريح لتنفيذ الأنشطة والمبادرات المجتمعية من قبل النساء.
٣. الالتزام بتطبيق الدستور والقانون والسياسات النافذة الداعمة لحقوق النساء كحق السفر، حق التجمع، حق المشاركة مع الالتزام الصارم بتطبيق العقوبات على من يقوم بانتهاكات في حق المرأة ويعرقل مشاركتها في المجتمع في إطار قاعدة المواطنة المتساوية.
٤. توفير مساحة آمنة للنساء، لممارسة حقهن في التجمع والمشاركة الآمنة وحمايتها من الانتهاكات الفردية والأمنية.
٥. إنشاء خط ساخن مخصص للشكاوى التي تقدمها النساء جراء تعرضها لمضايقات وانتهاكات أثناء ممارستهن للأنشطة في الحياة العامة.

المراجع والهوامش:

١. مجلس الأمن الدولي، "القرار الأممي ١٣٢٥ حول المرأة والسلام في العالم"، الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، https://peacekeeping.un.org/ar/20-years-of-women-peace-and-security .

٢. "وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل" ،٢٠١٤ ، https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/7-national_dialogue_conference.pdf .

٣. أحمد، حسن، محمد،"أثر الحرب على مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني وبناء السلام"، مؤسسة أوآم التنموية الثقافية ٢٠١٧، https://drive.google.com/file/d/19JftbdC1Ncz23NWKyggfzbErqj99ftfl/view .

٤. مجلس الأمن الدولي، مرجع سابق.

٥. "بيان شبكة نساء من أجل اليمن في الذكرى العشرين لصدور القرار الأممي "١٣٢٥، شبكة نساء من أجل اليمن، نوفمبر ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/SMQV0LW .

٦. "تقييم أثر الحرب في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨م، https://www.undp.org/yemen/publications/assessing-impact-war-yemen .

٧. الجوفي، د. "آثار الحرب على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام"، المرصد اليمني لحقوق الانسان، ٢٠١٧م، http://www.yohr.org/up/1514973818.pdf .

٨. "التعداد السكاني"، موقع الهرم السكاني، اليمن، نوفمبر ٢٠٢١م. https://cutt.ly/IMH02xa .

٩. وسام محمد، "المرأة اليمنية من ربيع الثورة إلى جحيم الحرب - الرحلة العكسية"، السفير العربي، ٢٠٢م، https://cutt.ly/GMvA0rf .

١٠. د. نبيلة سعيد،"نساء فوق الرماد "دراسة حول المرأة والحرب في اليمن" مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢م، https://mokhacenter.org/l.html?l=a,0,3,c,1,1,1,4197,html .

١١. فاطمة مطهر، "شبكات جديدة للمرأة اليمنية في بناء السلام، منتدى سلام اليمن، ٨ نوفمبر،٢٠٢١م، https://cutt.ly/pNsX5cJ .

١٢. "دستور الجمهورية اليمنية المادة ٣١،٤١،٧٢"، ١٩٩٨، ١٢٧٥٤١http://faolex.fao.org/docs/pdf/yem127541.pdf .

١٣. "الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥"،وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٢٠م، https://www.peacewomen.org/sites/default/files/Yemen NAP final draft.pdf .

١٤. منظمة العفو الدولية، "اليمن: من أسوأ البلدان في العالم للنساء"، ديسمبر ٢٠١٩م، https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2019/12/yemen-one-of-the-worst-places-in-the-world-to-be-a-woman .

١٥. "تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٨/٢٠١٧:حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية" ،٢٠١٨م، https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/POL1067002018ARABIC.pdf .

١٦. لبيب شائف، "العرف ومشاركة النساء في الحياة العامة"، ورقة سياسات، منظمة SOS عدن ٢٠٢٢م.

١٧. د. نبيلة سعيد، مرجع سابق.

١٨. "اليمن:النساء في مهب الريح"،رايتس رادار لحقوق الإنسان، مارس ٢٠٢٠م، https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/society/%25D8%25A7%25D9%2586%25 .

١٩. عبير محمد، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٨ أكتوبر ٢٠٢٢م.

٢٠. مقابلات شخصية عبر تطبييق الزووم مع نساء يمنيات في محافظات مختلفة، ٢٠٢٢م.

٢١. زهرة علي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢ أكتوبر ٢٠٢٢م.

٢٢. نادية عبدالله، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢م.

٢٣. منى السعيدي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٧ سبتمر ٢٠٢٢م.

٢٤. د.أكرم الشدادي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٢٥. د. علي الشامي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢ أكتوبر ٢٠٢٢م.
٢٦. "انتهاكات حوثية جديدة للمرأة العاملة: تضييق وتحريض في المنابر"، العربي الجديد، صنعاء، يناير ٢٠٢١م، https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/society/%25D8%25A7%25D9%2586%25 .
٢٧. أماني أحمد، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٢٨. ""معزولة عن العالم سجون الحوثي مقابر النساء"، تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وتكتل ٨ مارس والمنظمة اليمنية لمكافحة الإتجار بالبشر، ص ١٨، فبراير ٢٠٢١م، http://embassy-of-yemen.pl/wp-content/uploads/2021/03/ENGLISH-PART.pdf .
٢٩. وحدة ناشر، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٣٠. "تعميم إداري رقم ٣١٨|٢٠٢٠م، الفصل بين الطلاب والطالبات في مشاريع التخرج والتكاليف والاحتفالات"، مكتب رئيس جامعة صنعاء، ٢٠٢٠م، https://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=124650 .
٣١. نجاة الشوافي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٣٢. خلود عبدالوهاب، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٣٣. وحدة ناشر، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٣٤. أمة الرحمن علي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٣٥. "دستور الجمهورية اليمنية" ، المادة ٥٧، المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠١م، https://cutt.ly/PMQN8Dy .
٣٦. "حظر السفر دون محرم: قيود جديدة على المرأة في اليمن"، الجزيرة نت، ٢٠١٩م، https://cutt.ly/GMQ1sLX .
٣٧. صلاح الدين، "ممارسات جماعة أنصار الله (الحوثيين) تقوّض حقوق وحريات النساء بشكل خطي"، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، ١٣ مارس ٢٠٢٢م، https://mwatana.org/undermine-women .
٣٨. عائشة الوراق، "ملحمة السفر في اليمن: حركة مطارات غير متوقعة وطرق محفوفة بالمخاطر"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر ٢٠١٩م، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/8377 .
٣٩. تهاني الصراري، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٤٠. رشا الحرازي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٤١. رنا العبسي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢م.
٤٢. تغريد عبدالرحمن، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٤٣. صلاح الدين، مرجع سابق.
٤٤. سمية شبيل، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢م.
٤٥. د. لينا العريقي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٧ سبتمبر، ٢٠٢٢م.
٤٦. أحمد نور الدين، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٤٧. جهاد بابريك، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٤٨. صدام علي، مقابلة شخصية عبر تطبيق الزووم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م.
٤٩. فاطمة مطهر، "المرأة والسلام في اليمن: شبكات بناء السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية"، أكتوبر ٢٠٢١م، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/15305 .
٥٠. "في اليمن.. المرأة تقف في الجبهة الأمامية للاستجابة الإنسانية" ، الأمم المتحدة، أبريل ٢٠٢٢م، https://news.un.org/ar/interview/2022/04/1097892 .
٥١. فاطمة مطهر، مرجع سابق.

عن الباحث

رامي الأديمي، باحث إجتماعي، حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة أنقرة للعلوم الإجتماعية، المدير التنفيذي لمؤسسة أثر للإبتكار الإنساني

عن مؤسسة رنين! اليمن

رنين! اليمن مؤسســـة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير ٢٠١٠ وسجلت رســـمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس ٢٠١١. تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

كل الحقوق محفوظة لـ مؤسسة رنين! اليمن

http://www.resonateyemen.org/ar